

Distr.: General
11 February 2011
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٦٤٧٩، المعقودة في ١١ شباط/فبراير ٢٠١١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "صون السلام والأمن الدوليين: الترابط بين الأمن والتنمية"، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي:

"يعيد مجلس الأمن تأكيد مسؤوليته الرئيسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة عن صون السلام والأمن الدوليين واستعداده للسعي إلى تحقيق السلام المستدام في جميع الحالات قيد نظره.

"ويؤكد مجلس الأمن أن الأمن والتنمية مترابطان ترابطاً وثيقاً ويعزز بعضهما بعضاً ويشكلان عنصرين أساسيين لتحقيق السلام المستدام. ويسلم المجلس بأن العلاقة بينهما معقدة ومتعددة الجوانب وترتبط بكل حالة على حدة.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن من الضروري لمساعدة بلد من البلدان على الخروج بشكل مستدام من النزاع اتباع نهج شامل ومتكامل يراعي الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والإنمائية وأنشطة حقوق الإنسان وسيادة القانون ويعززها، ويعالج الأسباب الكامنة وراء كل نزاع. وفي هذا الصدد، يؤكد المجلس ضرورة النظر في الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ذات الصلة بالنزاع.

"ويؤكد مجلس الأمن أن امتلاك زمام الأمور وتحمل المسؤولية وطنياً عنصراً أساسياً لإحلال السلام المستدام. ويؤكد المجلس من جديد المسؤولية الرئيسية التي تقع على عاتق السلطات الوطنية لتحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، بغية ضمان امتلاك زمام الأمور وطنياً.

"ويشدد مجلس الأمن مجدداً على أهمية بحث وبدء أنشطة بناء السلام منذ المراحل الأولى لتخطيط وتنفيذ عمليات حفظ السلام، بما في ذلك عبر تحديد



ولايات واضحة يمكن تحقيقها. ويؤكد المجلس أهمية وضوح أدوار ومسؤوليات عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام وفريق الأمم المتحدة القطري وسائر الجهات الفاعلة المعنية لتقديم الدعم المحدد حسب الأولوية لبلد من البلدان وفقاً لاحتياجاته وأولوياته الخاصة في مجال بناء السلام، كما تحددها السلطات الوطنية، من أجل ضمان تكامل فعال للجهود المبذولة. ويوصي المجلس بإيلاء اهتمام خاص لتحسين تكامل جهود الأمم المتحدة حيث تعمل بعثات حفظ السلام مع جهات فاعلة أخرى تابعة للأمم المتحدة تضطلع بأنشطة لبناء السلام، كما هو الحال مثلاً في جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن النجاح في تنفيذ المهام العديدة التي يمكن أن تكلف عمليات حفظ السلام بتنفيذها في مجالات إصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وسيادة القانون؛ وحقوق الإنسان يقتضي فهما وتصرفاً وفق تصور يأخذ في الاعتبار الترابط الوثيق بين الأمن والتنمية. وفي هذا السياق، يلاحظ المجلس مع التقدير إسهام حفظة السلام وبعثات حفظ السلام في أنشطة بناء السلام المبكرة، بطرق منها تهيئة بيئة مواتية تتيح انتعاش الاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية. ويسلم المجلس بأن هذا الإسهام يمكن أن يساعد في إرساء الثقة في البعثة وترسيخها.

”ويتعهد مجلس الأمن بأن ينظر في السبل الكفيلة بجعل عمليات حفظ السلام تدعم على الوجه الأفضل السلطات الوطنية، حسب الاقتضاء، في تحديد أولويات بناء السلام، فتستطيع انطلاقاً من هذه الأولويات أن تمنح دعمها للجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى في تنفيذ أنشطة بناء السلام وأن تُنجز بنفسها بعض مهام بناء السلام المبكرة. ويشدد المجلس على أن إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي وبناء القدرات تشكّل عوامل حاسمة لتحقيق التنمية على المدى الطويل للمجتمعات الخارجة من النزاعات وإحلال السلام المستدام، وهو يُعَلّق، في هذا الصدد، أهمية خاصة على امتلاك زمام الأمور وطنياً ويؤكد على أهمية المساعدة الدولية.

”ويشير مجلس الأمن إلى أن معلومات تحليل النزاعات والمعلومات السياقية عن أمور منها القضايا الاجتماعية والاقتصادية تكتسي، في إطار المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين التي ينكبّ عليها المجلس، أهمية عندما تشكّل تلك القضايا دوافع للنزاع أو تحدياً لتنفيذ الولايات المنوطة بالمجلس أو تهديداً لعملية توطيد

السلام. وفي هذا الصدد، يطلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل إدراج هذه المعلومات السياقية في ما يقدمه إليه من تقارير.

”ويشدّد مجلس الأمن على الأهمية التي يوليها لاستدامة السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع. ويؤكد مجدداً في هذا الصدد ضرورة أن يكون الهدف الأسمى لبعثات حفظ السلام هو تحقيق النجاح بتهيئة الظروف المفضية إلى استتباب الأمن وإحلال السلام المستدام على أرض الواقع، بما يتيح إعادة تشكيل البعثة أو سحبها.

”ويشير مجلس الأمن إلى دور الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في تأجيج بعض النزاعات الماضية والحالية. وهو، في هذا الصدد، يسلم بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تقوم بدور في مساعدة الدول المعنية، حسب الاقتضاء، بناء على طلبها ومع الاحترام الكامل لسيادتها على مواردها الطبيعية وضمن إطار امتلاك زمام الأمور وطنياً، على منع الاستفادة غير المشروعة من هذه الموارد ووضع الأساس لاستغلالها بصورة قانونية بما يعزّز التنمية، ولا سيما عبر تمكين الحكومات الخارجة من النزاعات لتصبح قادرة على إدارة مواردها بشكل أفضل.

”ويشجّع مجلس الأمن على التعاون الوثيق داخل منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمنظمات الأخرى الموجودة في الميدان وفي المقرّ لكي يتصرف بالشكل المناسب ووفق مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع؛ ويعرب عن استعداده لبحث سبل تحسين هذا التعاون.

”ويشدّد مجلس الأمن على أنّ الأعمال المتكاملة التي تُنفّذها في الميدان الأطراف الفاعلة الأمنية والإنمائية تحتاج إلى التنسيق مع السلطات الوطنية ويمكنها أن تُسهم بقدر كبير في استقرار وتحسّن الحالة الأمنية وفي ضمان حماية المدنيين. ويشير المجلس أيضاً إلى أهمية التعاون مع المجتمع المدني في هذا السياق. ويؤكد أنّه لا مجال لتحقيق السلام والتنمية المستدامين من دون إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين، ويشدّد على وجوب تمكين المرأة من المشاركة الفعلية في جميع مراحل بناء السلام واتفاقات السلام وبرامج التنمية. ويعرب المجلس عن استعداده لإجراء حوار، حسب الاقتضاء، مع أطراف فاعلة أخرى، منها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها والمؤسسات المالية الدولية، بشأن مسائل محدّدة مطروحة على جدول أعماله.

” ويشجّع مجلس الأمن الدولَ الأعضاء، ولا سيما التي هي مُمثّلة منها في الهياكل الإدارية لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، على تعزيز اتّساق العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة في حالات النزاع وحالات ما بعد انتهاء النزاع.

” ويؤكد مجلس الأمن مجدّداً دعمه لعمل لجنة بناء السلام، واستعداده للاستفادة أكثر من دورها الاستشاري. ويسلّم المجلس أيضاً بالحاجة إلى التنسيق والحوار مع اللجنة. ويهيب بها أن تواصل الترويج لاتباع نهج متكامل ومتّسق في مجال بناء السلام، وأن تسعى إلى ضمان أن تكون الأنشطة التي تدعمها في مجالي التنمية والأمن معزّزة لبعضها بعضاً.

” ويُشدّد مجلس الأمن على ما يمكن أن يسهم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي في مجال التصدي للقضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، ويؤكد على أهمية التعاون الوثيق وفق المادة ٦٥ من ميثاق الأمم المتحدة“.